مجلس السلام: رسم ملامح النظام الدولي الجديد

ا.م.د انس حسن حميد
قسم العلوم السياسية/ كلية الامام الكاظم
anes@iku.edu.iq

ا.د علاء عبد الوهاب عبد العزيز
قسم العلوم السياسية/ كلية الامام الكاظم
alaaabdulwahab@iku.edu.iq

الملخص

كان لتوقيع الرئيس الامريكي دونالد ترامب في (كانون الثاني / ٢٠٢٦) مع عدد من رؤساء بعض الدول على ميثاق (مجلس السلام) بمثابة اعلان عن شكل وهيكل نظام دولي جديد، بعيد كل البعد عن النظام الدولي القائم حاليا، فالمجلس الذي اعلن عن تشكيله بموجب قرار مجلس الامن رقم 2803 في تشرين الثاني ٢٠٢٥ بصفته هيئة حكم انتقالية للإشراف على إدارة قطاع غزة، لم يتضمن ميثاقه اي اشارة الى الهدف الاساس وراء انشاء المجلس، اذ لم يرد ذكر قطاع غزة فيه مطلقا، وكان الميثاق عبارة عن وثيقة لتأسيس مجلس اقرب لمجلس ادارة الشركات الاقتصادية الكبرى فالعضوية تحدد بمقدار مساهمة العضو فيه، اذ كان ثمن العضوية الدائمة مليار دولار وما دونها تمتد لثلاث سنوات قابلة للتجديد بموافقة رئيس المجلس الذي خصصه ترامب لشخصه مدى الحياة مالم يتنازل عنه طواعية بعد تحديد خلفا له، فكان المجلس هيئة حكم امريكية بمشاركة من تراه مناسبا لعالم ترسم ملامحه بنفسها.

الكلمات المفتاحية : مجلس السلام، النظام الدولي، النظام الدولي الجديد، دونالد ترامب

تأريخ الاستلام 2026/6/8 تأريخ قبول النشر 2026/6/9

Peace Council: Shaping the Features of the New International Order

Prof. Dr. Alaa Abdul Wahab Abdul Aziz Asst. Prof. Dr. Anas Hassan Hamid
Department of Political Science / Imam Al-Kadhim College
anes@iku.edu.iq alaaabdulwahab@iku.edu.iq

Abstract

The signing of US President Donald Trump together with a number heads of state in January 2026 of the Peace Council charter was considered a declaration of the shape and structure of a new international order which is completely different from the current international order. The council whose formation was announced under United Nations Security Council Resolution no. 2803 in November 2025 as a transitional governing body to oversee the administration of Gaza Strip has no reference to the primary objective behind its establishment as Gaza was never mentioned in its charter. The charter resembled a document establishing a council closer to the board of directors of major economic corporations as membership was determined in proportion to each member's contribution to it. A permanent membership required one billion dollars, while lesser contributions were granted a three-year membership renewable upon the approval of the council president, a position Trump reserved for himself for life unless he voluntarily relinquished it after appointing a successor. Accordingly, the council was an American governing body with participation limited to those it deemed suitable for a world whose features it shapes on its own.

Keywords: Peace Council, International system, new International system, Donald Trump

المقدمة:

يمثل النظام الدولي مجموعة من المعايير والقواعد والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة والاساسية في المجتمع الدولي، والتي تخلق وتؤسس ذلك النظام من اجل خلق حالة من الاستقرار في التفاعلات بينها وتقليل حالة الفوضى وحل المشكلات الدولية، ومن بين الغايات التي يعمل على تحقيقها ذلك النظام هو منع استخدام القوة او تنظيم استخدامها من اجل تحقيق اهداف الدول

التي أسهمت في تشكيل هذا النظام، فالنظام الدولي بمختلف مراحله منذ عام 1648 وحتى الوقت الحاضر هدفه تحقيق غايات الدول الكبرى، هذه الدول تعمل على تغيير سمات النظام واليات عمله متى ما عجز ذلك النظام عن تحقيق مصالحها، لذلك تعد سمة التغيير هي احدى سمات النظام الدولي تبعاً لاختلاف المصالح، فظهور قوى جديدة او تبدل أدوار القوى القائمة سيؤدي الى تغيير ملامح النظام الدولي او تغييره بالكامل.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة النظام الدولي وطبيعته والقواعد الحاكمة له من خلال التطرق الى فلسفة النظام الدولي ونشأته وتطوراته التاريخية وبيان تأثير القوى الفاعلة في النظام الدولي، كما تكمن أهمية البحث في التعرف على تأثير الدور الأمريكي في النظام الدولي لاسيما التطورات التي شهدها ذلك النظام بعد الحرب الباردة وصولا الى تحليل سياسة الرئيس ترامب في تشكيل مجلس السلام وتأثيره في رسم ملامح النظام الدولي الجديد.

إشكالية البحث: ان تأسيس مجلس السلام من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وطبيعة تأثير ذلك في شكل النظام الدولي يأتي من خلال معالجة مجموعة من التساؤلات: ماهي فلسفة النظام الدولي؟ والتطور التاريخي لعمله؟ كيف تشكل النظام الدولي المعاصر وماهي سماته؟ ماهي دوافع تشكيل مجلس السلام؟ وكيف يؤثر تشكيل هذا المجلس على واقع ومستقبل النظام الدولي؟

فرضية البحث: انطلاقاً من التساؤلات أعلاه يقوم البحث على فرضية مفادها ان تحول أدوار القوى الفاعلة في النظام الدولي المعاصر يؤثر في أداء النظام وينعكس على سماته وخصائصه، ولعل تأسيس الولايات المتحدة الامريكية لمجلس السلام سيسهم في تغيير قواعد النظام الدولي الحالي ويرسم ملامح النظام الدولي الجديد القائم على أساس التفوق الأمريكي.

مناهج البحث: تمت الاستعانة بالمنهج الاستنباطي من اجل دراسة وتحليل دور مجلس السلام في النظام الدولي واثره في تغيير ملامح وسمات هذا النظام، وتم استخدام المقترب التاريخي لدراسة فلسفة النظام الدولي وتطوراته التاريخية، وتم استخدام المقترب التحليلي لبيان الدوافع والغايات لادوار الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الباردة وتشكيل مجلس السلام واثر ذلك على مستقبل النظام الدولي.

هيكلية البحث: بناءً على ماتقدم تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور، تناول المحور الأول فلسفة النظام الدولي، في تطرق المحور الثاني الى النظام الدولي المعاصر، اما المحور الثالث فقد تناول تشكيل مجلس السلام ومستقبل النظام الدولي.

المحور الأول: فلسفة النظام الدولي

لم يُنظر الى مفهوم النظام الدولي في ادبيات العلاقات الدولية من زاوية واحدة، إذ ذهبت مدرسة التحليل النظمي (*System Analysis*) ومن أبرز روادها (مورتن أ. كابلان) الى ان النظام الدولي يشير الى معنى "النسق" (*System*) إذ ناقشَ كابلان في فصول كتابه (*System and Process in International Politics*) وركز عليه باعتباره يشير الى مجموعة من الوحدات (الدول) التي ترتبط فيما بينها بتفاعلات منتظمة وتخضع لقواعد وانماط سلوك معينة، بمعنى آخر، التركيز على البنية والعلاقات الديناميكية داخل النظام، للمزيد ينظر (kaplan 1957, 3-88). على عكس رواد مدرسة المجتمع الدولي ومنهم (هيدلي بول) والذي ناقش مفهوم النظام الدولي في كتابه (*The Anarchical: A Study of Order in World Politics*) بمعنى "الترتيب الدولي" (*Order*)، فالنظام الدولي لدى بول مرتبط بدرجة الاستقرار في العلاقات الدولية مع وجود قواعد ومؤسسات تضمن حفظ النظام (كالقانون الدولي مثلا)، وبتعريف ادق، النظام الدولي "هو نمط من النشاط يدعم الأهداف الأساسية

او الرئيسية لمجتمع الدول" (bull 1977, 8)[1]. هيدلي بول لا يركز فقط على التفاعلات الدولية (كما ذهب كابلان) وانما ركز على الاستقرار والتنظيم في العلاقات الدولية مع الإشارة الى وجود مجتمع دولي (*Society of States*) تشترك فيه وحداته بقواعد وقيم معينة كما ان اهم أهدافه الأساسية بقاء الدولة واحترام سيادتها والحد من العنف والالتزام بالقانون الدولي. باختصار، النظام الدولي عنده قائم على ثلاثية (القواعد، المؤسسات والأعراف الدولية) انظر الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

رؤية المدارس النظرية لمفهوم (النظام الدولي)

	المدرسة	المصطلح	المعنى	مستوى التحليل
1	التحليل النظمي (كابلان)	"النسق" (*System*)	شبكة من التفاعلات بين الدول	بنية العلاقات
2	المجتمع الدولي (بول)	"الترتيب الدولي" (*Order*)	حالة من الاستقرار والتنظيم	استقرار وتنظيم العلاقات

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Kaplan, Morton A., *System and Process in International Politics*, New York: Wiley, 1957.

Bull, Hedley, *The Anarchical: A Study of Order in World Politics*, London, Macmillan, 1977.

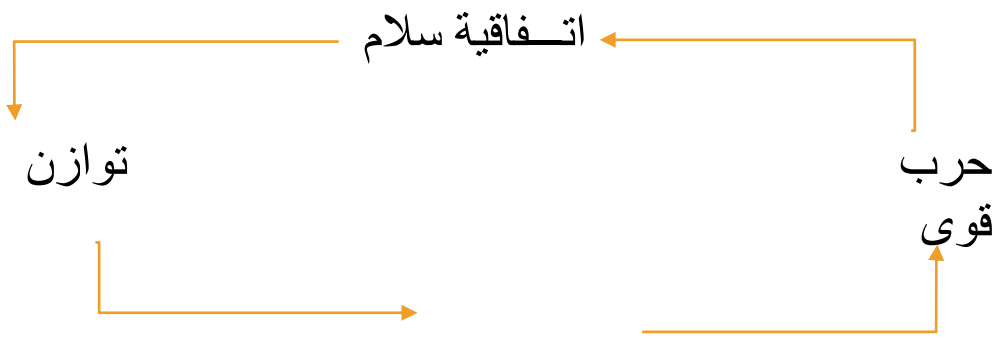
ان الفضاء الذي تتفاعل فيه العلاقات الدولية اليوم يرجع الى العام 1648 حيث تم رسم ملامح أول نظام دولي متعدد الأقطاب على اعقاب اتفاقية ويستفاليا التي انهت حرب الثلاثين عام، وارست لأول مرة قواعد نظام دولي قائم على وحدات دولية (الدول ذات السيادة) وقواعد تحكم علاقات تلك الوحدات مع بعضها البعض، بعبارة أخرى، تعد اتفاقية ويستفاليا (شهادة ميلاد) النظام الدولي الحديث القائم على وجود دول مستقلة ذات سيادة (توفيق 2009، 63)، ومنذ ذلك التاريخ

[1] **Bull, Hedley, T*he Anarchical: A Study of Order in World Politics*, London, Macmillan, 1977, p.8.**

وحتى الحرب العالمية الأولى عرف العالم عدد من النظم الدولية المختلفة التي يمكن القول انها تشترك في بعض الخصائص لعل اهما انها أنظمة متعددة القوى، تتفاعل فيما بينها وفق معادلة "توازن القوى" كمبدئ يحكم وينظم علاقات أطراف النظام، كما انها تشترك جميعها في آلية ولادة كل نظام وانهياره، بمعنى ان النظم كانت تؤسس وتوضع قواعده الحاكمة لعلاقات اطرافه؛ وتنهار وفق معادلة واحدة. فكل نظام دولي منذ اتفاقية ويستفاليا كان يُنشئ على اعقاب حرب تنتهي باتفاقية سلام ترسم صورة النظام الجديد وتحدد قواعده، بمعنى آخر، تحدد القوى المهيمنة في النظام (وفي الغالب تكون الدول المنتصرة في الحرب) شكل واسس معادلة توازن القوى التي تحكم علاقات اطرافه، هذا النظام القائم يسود العلاقات الدولية لفترة من الزمن وما ان يحدث اي اختلال في التوازن بصورة تؤدي الى حدوث حرب بهدف إقامة توازن جديد او الحفاظ على النظام القائم وانهاء حالة الاختلال حتى تعود الدائرة من جديد باتفاقية سلام جديدة تضع أسس نظام دولي جديد مرة أخرى؛ ويمكن فهم هذه الدورة من خلال الشكل رقم (1).

شكل رقم (1)

دورة حياة النظام الدولي



الشكل من اعداد الباحث

سادت المعادلة أعلاه خلال الفترة الممتدة بين معاهدة ويستفاليا والحرب العالمية الأولى التي هذه الأخيرة مثلت نقطة اختلال التوازن الذي كان سائداً قبلها التي أسس لها مؤتمر فيينا عام 1815 بعد هزيمة نابليون بونابرت والتي عرفت حينها بـ "الوفاق الأوربي". وبانتهاء الحرب بدأت الدعوات الى اعتماد صيغة جديدة للقواعد الحاكمة للنظام الذي سيتم تأسيسه على اعقاب الحرب وبالفعل تم اعتماد ما يعرف اليوم بـ "الأمن الجماعي" ليحل محل نظام توازن القوى الذي كان سائداً سابقاً كما تم الإشارة اليه أعلاه. وكنتيجة للجهود الدولية، عقب مؤتمر باريس للسلام (مؤتمر فرساي) تم انشاء تنظيم دولي عرف في حينها بـ "منظمة عصبة الأمم" كأول تنظيم مؤسسي مبني على مبدأ "الامن الجماعي" بهدف انهاء شبح الحروب عن العالم وتنظيم العلاقات بين الدول وفق أسس وقوانين دولية جديدة، لم تستمر عصبة الأمم طويلا إذ لم تعكس الأهداف التي أنشأت من اجلها في المقام الأول "الامن الجماعي"، حيث عكس التطبيق العملي لها صورة من صور توازن القوى، وامسى النظام القائم في ظلها نظام متعدد القوى كسابقاتها. وما ان خضعت البيئة الدولية في ظل عصبة الامم لمعادلة اختلال التوازن من جديد حتى، انقسم العالم الى فريقين أحدهما يسعى الى الدفاع عن الوضع الذي كان سائداً في حينها؛ وفريق آخر يحاول تغيير معادلة توزيع القوى الى صالحه ما أدى الى قيام الحرب العالمية الثانية معلناً انتهاء تجربة التنظيم الدولي الأولى بالفشل، للمزيد عن انشاء العصبة ينظر (بوزان 2023، 125-129).

بعد هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية؛ وعلى خلاف جميع الحروب السابقة التي شهدها العالم القديم؛ لم تشهد مؤتمر واحد واتفاقية سلام واحدة بل عدد من المؤتمرات بين قادة العالم آنذاك والتي اسفرت عن ولادة التنظيم الدولي الثاني (الأمم المتحدة) عام 1945 بصلاحيات واسعة لمجالسه لاسيما

مجلس الامن بهدف تحقيق الامن والسلم الدولي والذي أسس لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كان تأسيس الأمم المتحدة بادرة امل لشعوب للعالم ان تكون المرحلة المقبلة مختلفة عن سابقاتها، إذ تم صياغة ميثاق المنظمة وفق أسس تعمل على تحقيق الامن السلم العالمي من خلال الاستفادة من الأخطاء التي وقعت بها الدول عند تأسيس عصبة الأمم وبالاعتماد على مبدأ الامن الجماعي كصيغة عمل جماعية لتحقيق الأهداف المناطة بالمنظمة، للمزيد ينظر (الحديثي 1991، 117-140)، لكن العالم شهد بدء صراع عالمي فور الشروع بعمل المنظمة الدولية بين الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الشرقي من جهة والولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الغربي من جهة أخرى وبدء ما اصبح يعرف لاحقاً بالحرب الباردة، وتأسس نظام ثنائي القطبية، ان دخول العالم بحالة من الصراع بين عضوين من الأعضاء الدائمين في مجلس الامن وهما الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية انعكس هذا الصراع على القرارات الصادرة عن المجلس، فكل من هاتين الدولتين كانت تمتلك من مقومات القوة ما يكافئ ويوازن الطرف الاخر واشتد الصراع بين الطرفين بعدما تمكن كل منهما من حيازة الأسلحة النووية واصبح الصراع محكوما توزان القوى القائم على امتلاك القوة النووية واستخدامها كوسيلة ردع تجاه بعضهما البعض، وهذا الامر لم يؤثر في العلاقة بين القوتين السوفيتية والأمريكية بل انعكس على النظام الدولي ككل، ولم يكن لمجلس الامن الحرية في اصدار القرارات سوى تلك التي تحظى بتوافق القوتين العظمتين (بوزان 2023، 188).

ان نظام ثنائي القطبية كان نظاماً فريداً من نوعه ولم يشهد العالم مثيله من قبل، فكما ورد أعلاه ان الأنظمة الدولية التي كانت سائدة في العالم القديم منذ اتفاقية ويستفاليا وحتى بداية الحرب العالمية الثانية هي أنظمة ذات اقطاب متعددة

او كما تعرف في ادبيات العلاقات الدولية بالأنظمة متعددة الأقطاب وكانت ترسم ملامح أي نظام منها اتفاقية سلام، اما في حالة النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من رسم ملامح النظام من قبل عدد من المؤتمرات (كما سبق الإشارة اليه) الا انه بدء بمرحلة اختلال توازن بصورة مباشرة، إذ سعت قوى رئيسية في النظام الى تغيير معادلة التوازن الى صالحها، وبالنتيجة فقد رسمت ملامح النظام ظروف الحرب الباردة بين قطبي النظام وامست العلاقات الدولية تدور في فلك القطبين العظميين ولعل ابرز ما حملته تلك المرحلة هو الأسلحة النووية وتأسيس مبدأ النظام على ما اصبح يعرف بالردع النووي بين المعسكرين، فوصول كل طرف الى امتلاك القدرة على استيعاب الضربة الأولى والرد عليها فضلاً عن امتلاك كل طرف القدرة التدميرية للطرف الاخر جعل من المواجهة المباشرة بين الطرفين تكاد تكون مستحيلة.

المحور الثاني: النظام الدولي المعاصر

اتسمت مرحلة الحرب الباردة التي استمرت أربعة عقود كاملة بولادة العديد من النظريات الأدبية التي حاولت تفسير العلاقات الدولية ولعل ابرز تلك النظريات الواقعية بخطيها الكلاسيكي على يد منظرها هانز مورغنثاو التي ضمنها مؤلفه الشهير (السياسة بين الأمم) (Politics Among Nations) (Morgenthau 1948)، والواقعية الجديدة على يد منظرها ستيفن والتز التي ضمنها في كتابه (نظرية السياسة الدولية) (The Theory of International Politics) (kenneth 1979)، كما وشهدت الحوارات الكبرى في العلاقات الدولية (The Great Debates) بين ابرز مدارسها النظرية والهدف الأوحد منها تفسير مستقبل النظام الدولي في ظل الصراع الدائر بين قطبيه، الا ان سقوط جدار برلين والانهيار الدراماتيكي للاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بدون حرب أدى الى

صدمة اكاديمية في الأوساط العلمية تبعها إعادة تقييم شامل للنظريات المطروحة وبدء نقاشات جديدة، إذ لم تستطع أي نظرية ان تتنبأ بمستقبل الصراع او ان تضع سيناريو للكيفية التي انتهت بها الحرب الباردة، وهو ما تجلى في الدعوات الاكاديمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الى ايجاد نظرية جديدة في العلاقات الدولية.

ونتيجة لذلك، وجد العالم نفسه امام مرحلة جديدة لم يكن أحد قد تنبه لها او رسم ملامحها، إذ أصبح العالم امام نظام جديد لم يكن يمر بالدورة الطبيعية التي مرت بها الأنظمة السابقة عليه حتى لم يكن كالنظام ثنائي القطبية إذ لم يشهد حدثاً يساهم في رسم ملامحه كالحرب الباردة التي وضعت قواعد النظام وشكلت هياكله، فقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها القوى العظمى الوحيدة في هيكل النظام الجديد والمسؤولة عن رسم ملامحه ووضع قواعده وبناء هياكله. هذه الإشكالية تجلت بشكل واضح في الاطروحات الاكاديمية التي اشتهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، ومنها أطروحة "نهاية التاريخ"* لفرانسيس فوكوياما (1992) (fukuyama 1992)، او أطروحة "صدام الحضارات"** لصامؤيل هنتنغتون (1996) والتي حاولت وصف مستقبل النظام بعد انتهاء الحرب الباردة.

* كانت هذه الأطروحة الأكثر تفاؤلاً وإثارة للجدل في حينها، الفكرة المركزية فيها ان الصراع الأيديولوجي الكبير قد انتهى بانتصار الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية كنظام نهائي للحكم البشري، وان مستقبل العالم سيصبح أكثر سلاماً واستقراراً مع انتشار قيم حقوق الإنسان والسوق الحر إذ لا يوجد بديل عالمي منافس لليبرالية الغربية، ومعها وصلنا الى النهاية وسيتوقف "تطور" الأفكار السياسية،

Fukuyama, F., 'The End of History and the Last Man', New York, Free Press, 1992

** جاءت هذه الأطروحة كرد فعل "تشاؤمي" ومباشر على فوكوياما، وتعتبر الأكثر تأثيراً في فهم الصراعات المعاصرة، وهذه الاخيرة لن تكون بين دول قومية أو بسبب الأيديولوجيات الاقتصادية، بل ستكون "ثقافية"، وعلى هذا الأساس قسم العالم إلى حضارات كبرى (الإسلامية، الغربية، الصينية، الهندوسية، إلخ). وجادل بأن "خطوط الصدع" بين هذه الحضارات ستكون جبهات القتال في المستقبل. اشتهرت مقولته بأن "الحدود الإسلامية دموية"، وهو ما استشهد به الكثيرون لاحقاً بعد أحداث 11 أيلول 2001.

Huntington, S. P., The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, New York, Simon & Schuster, 1996

ان التأثير لم يقتصر على الأوساط الاكاديمية فحسب، بل امتد الى النقاشات الرسمية للوحدات الدولية؛ فما هو شكل النظام الحالي؟ وما هي قواعده؟ وما هو الهيكل التنظيمي للعلاقات الدولية فيه؟؛ كانت أبرز الأسئلة التي طرحت حينها، وبدء تداول تسمية "نظام احادي القطبية" او "القرن الأمريكي" في إشارة الى القوة العظمى الوحيدة في النظام التي خرجت منتصرة من الصراع والتي ارتبط وصف النظام الحالي بها. وهذا بدوره اثار تساؤل جوهري آخر هل ان الولايات المتحدة الامريكية قائدة العالم ام زعيمته؟

ولعل من أبرز الدراسات التي تبنت هذا النهج دراسة بعنوان "القطبية الأحادية" (*The Unipolar Moment*) ل " تشارلز كراوتهامر" (*Charles Krauthammer*) (Krauthammer 1990, 23–33)، اعتبر كراوتهامر ان الأدوار هي انعكاس للبيئة العالمية وان الآراء الفكرية لشكل البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مقبولة تقليدياً، الا انها خاطئة، إذ انها لم تكن انعكاساً لواقع البيئة العالمية (Krauthammer 1990, 23 .–3 .C). ، فالعالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من وجهة نظره، اولاً، ليس متعدد الأقطاب، بل هو أحادي القطب، مركز القوة العالمية هو القوة العظمى التي لا تُنازع، الولايات المتحدة الامريكية، بدعم من حلفائها الغربيين. ثانياً، يتعرض الإجماع الدولي لهجوم متجدد، ولا يقتصر هذا الهجوم هذه المرة على الجهات المعتادة من الانعزالية الليبرالية* التي سادت بعد حرب فيتنام، بل يشمل أيضا عودة ظهور الانعزالية المحافظة** على غرار ثلاثينيات القرن العشرين، ثالثاً إن ظهور بيئة استراتيجية جديدة، تتسم بصعود دول صغيرة عدوانية مسلحة بأسلحة دمار شامل

* إن مفهوم "العزلة الليبرالية" ليس فئة نظرية رسمية في العلاقات الدولية، بل هو بالأحرى بناء تحليلي مستمد من الجمع بين الالتزامات الليبرالية تجاه الأسواق الحرة والقيم الديمقراطية مع النفور من التدخل العسكري والسياسي في الخارج.

** توجه في العلاقات الدولية يدعو إلى تقليل الانخراط الخارجي، خاصة العسكري، مع التركيز على السيادة الوطنية والمصالح القومية، والحذر من المؤسسات الدولية والتحالفات الدائمة.

وتمتلك القدرة على إيصالها (والتي يطلق عليها تسمية بدول السلاح)، يجعل العقود القادمة فترةً من التهديد المتزايد، لا المتناقص، بالحرب (C. ..–3. Krauthammer 1990, 23).

وجد كراوتهامر في عالم ما بعد الحرب الباردة العناصر الأساسية لبنية النظام أحادية القطبية، فبحسب تعبيره "الآن هو وقت أحادية القطبية، يوجد اليوم قوى من الدرجة الثانية، ألمانيا واليابان هما محركان اقتصاديان قويان، تستطيع بريطانيا وفرنسا نشر موارد دبلوماسية، وإلى حد ما عسكرية. يمتلك الاتحاد السوفيتي عدة عناصر قوة – عسكرية ودبلوماسية وسياسية – لكنها جميعاً في تراجع سريع، لا توجد سوى قوة واحدة من الدرجة الأولى، ولا يوجد أي أفق في المستقبل القريب لظهور أي قوة تنافسها (C. ..–3. Krauthammer 1990, 24)."[1]

يرفض كراوتهامر ان الاتجاهات الفكرية التي تبنت الرأي ان العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مقبل على انتقال في طبيعة تصنيف القوى الى الأسس الاقتصادية ويجدها آراء غير صحيحة ومجرد وهم، فالقوة الاقتصادية لا يمكن ان تترجم بأي شكل من الاشكال من وجهة نظره، الى نفوذ جيوسياسي، على الرغم من أن القوة الاقتصادية شرط ضروري لمكانة القوى العظمى، لكنها بالتأكيد غير كافية، تستند الهيمنة الأمريكية إلى كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك المقومات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية التي تؤهلها لتكون لاعباً حاسماً في أيّ صراع، أينما اختارت التدخّل فيه. إذ ان البنية الجيوسياسية الحقيقية لعالم ما بعد الحرب الباردة، والتي برزت بوضوح في أزمة الخليج: قطب واحد للقوة العالمية، تتوسطه الولايات المتحدة في قمة الغرب الصناعي (C. ..–3. Krauthammer 1990, 24).

[1] **ibid, p.24.**

تستند وجهة النظر أعلاه الى ان ازمة الخليج قد كشفت دون قصد عن شكل وطبيعة بنية النظام احادي القطبية، بمعنى، ان غزو العراق للكويت قد وضعت الأسس لبنية النظام الدولي احادي القطبية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، غير انها لا تنفي احتمالية بروز تعددية قطبية خلال جيل او أكثر، إذ ستكون هنالك قوى عظمى مساوية للولايات المتحدة الأمريكية وسيشبه العالم، في بنيته، بنية حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى (C. ..–3. Krauthammer 1990, 23).

تذهب هذه الدراسة الى تبنى وجهة نظر مفادها ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن مستعدة لتلك اللحظة المفصلية في التاريخ الحديث والمعاصر للنظام الدولي. وجهة النظر هذه مبنية على قراءة للاستراتيجية الامريكية للإدارات التي تعاقبت على البيت الأبيض في العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الان، إذ تذبذبت بين موقع السيطرة تارة وموقع القيادة تارةً اخرى، بمعنى آخر، عملت بعض الإدارات الى تبني نهج القيادة في تعاطيها مع الشؤون الدولية والعمل ضمن المجتمع الدولي، بينما عملت إدارات أخرى الى تبني نهج السيطرة والهيمنة والتفرد بالقرار الدولي تجاه القضايا الدولية ومحاولة فرض سيطرتها على العالم، وهذه الأخيرة تجلت في اوج صورها في السلوك الامريكي عقب احداث 11/ أيلول / 2001 ولعل شعار استراتيجية الامن القومي الامريكي (من لم يكن معنى فهو ضدنا) خير دليل على ذلك. فالولايات المتحدة الامريكية مترددة بين طرفي العمل الدولي، كما يعبر عنها كراوتهامر، " قوة عظمى مهيمنة تتصرف بمفردها في جوهرها، لكنها، خجلة من الفكرة، ولا تزال تتمسك بمبدأ الأمن الجماعي... لأن شريحة واسعة من الرأي العام الأمريكي تشكك في شرعية العمل الأمريكي الأحادي" (C. ..–3. Krauthammer 1990, 25–26)، لكن الولايات المتحدة الامريكية منذ ذلك الوقت أعلنت دون تردد تخليها عن الالتزام بقواعد القانون الدولي وهو ما تجسد في تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في اليوم

التالي لاحداث 11 أيلول 2001 قوله "انا لا اهتم بما يقوله القانون الدولي.. اننا ذاهبون لرفس حمار ما" (ساندز 2018، 261)، وهو ما يجسد عدم الايمان بنظام الامن الجماعي كوسيلة للعمل الدولي وتحقيق الامن والسلم الدوليين.

ان التفرد ومحاولة الهيمنة التي ابتدأت به الولايات المتحدة الامريكية القرن الحادي والعشرين انعكس على طبيعة العلاقات الدولية بالمجمل وأهلية التنظيم الدولي لاسيما اتخاذ قرار احتلال العراق في 2003 بصورة منفردة خارج التوافق الدولي، هذا من جانب، ومن جانب آخر، حالة عدم الاستقرار العالمي التي اتسمت به تلك المرحلة جراء انتشار الإرهاب الدولي حول العالم. لم يكن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية مجرد حدثٍ عابر، إذ ليس من المبالغة القول من ابرز الاحداث التي سجلها تاريخ القرن الحادي والعشرين حتى يومنا هذا.

المحور الثالث: تشكيل مجلس السلام ومستقبل النظام الدولي

أولا: مجلس السلام (التشكيل والادوار):

شهد النظام الدولي في مطلع القرن الحالي صعود قوى دولية وتزايد أدوارها وتشكليها لترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف (تحالفات، شراكات.. الخ) في اطار سعيها نحو الوصول الى مكانة متقدمة في هذا النظام، وما يميز هذه الأدوار والترتيبات انها جاءت بعيدا عن الولايات المتحدة الامريكية، وان كانت لا تعلن عن تهديد او رفض للهيمنة الامريكية، الا انها تؤشر على خروج هذه الدول (وتحديدا دول المستوى الثاني) عن مظلة الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد حرب العراق التي جاءت دون موافقة مجلس الامن، ومع تزايد تلك الأدوار أضحت الولايات المتحدة الامريكية تواجه ما يمكن تسميته (ازمة الهيمنة)، لكن تصدع او نهاية الهيمنة لا يعني بالضرورة ظهور نظام تعددية قطبية قائم على نمط معين من التوازن او ظهور قوة مهيمنة جديدة في النظام، فالمؤشرات لا تعطي أي دليل

على حدوث ذلك، وهو ما يراه مستشار الامن القومي الأمريكي الأسبق (زبيغنيو بريجنسكي) في عدم تكرار أي تجربة نحو العالمية تصدر عن أي من دول المستوى الثاني مستعينا بذلك بفشل كل من المانيا النازية خلال حقبة الثلاثينيات والاتحاد السوفيتي في الربع الأخير من القرن العشرين في احكام سيطرتهما على العالم (بريجنسكي 2012، 94-95)، لكن هذه الدول من الممكن ان تمارس الضغط على المنظمات الدولية من اجل تحقيق مكاسب تنسجم مع مقومات قوتها وطموحها في ممارسة أدوار اكثر فاعلية ولعل اهم هذه المؤسسات هو مجلس الامن بحكم طبيعة عمله واهمية دوره في صناعة القرار الدولي، فالدول دائمة العضوية في مجلس الامن لاسيما الصين وروسيا وبدرجة اقل فرنسا وبريطانيا بدأت تمارس أدوار في المجلس تتقاطع مع الرغبة الامريكية في صناعة القرار الدولي من خلال استخدام حق النقض على مشروعات القرارات الامريكية، فضلا عن مساعي الدول الأخرى بإحياء مطالبها في اصلاح وتعديل المجلس بإضافة دول دائمة العضوية في المجلس من اجل تحقيق طموحاتها، هذه المساعي لإصلاح وتعديل مجلس الامن جاءت مدفوعة في اكثر من مناسبة بتأييد صيني روسي لتعديل وتغيير هيكل مجلس الامن والمنظمات الدولية الأخرى (دندن 2023، 23).

هذا التعدد في الرؤى وتقاطع المصالح بين الدول الصاعدة والولايات المتحدة الامريكية يدل على مؤشرات إحلال الفوضى الدولية محل الهيمنة الامريكية، وفي ظل هذا التحدي كان على الولايات المتحدة الامريكية التفكير في إيجاد ترتيب دولي جديد يضمن صدارتها وهيمنتها على صناعة القرار الدولي وإقناع الدول الأخرى بأن أي نظام جديد يجب ان يكون تحت سيطرتها، لاسيما ان التعامل الأمريكي مع جميع الملفات والقضايا ينطلق من اعتبار تأكيد الحضور الأمريكي عالميا والدور المركزي للولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة، وهو ما شكّل

احياناً أدوارا ذات تكلفة مالية عالية لكن يجب اداؤها من اجل استمرار التمتع بالهيمنة وهو نهج اتخذه جميع الرؤساء الامريكان بعد الحرب الباردة جمهورين كانوا ام ديمقراطيين وسواء كان التعامل بأسلوب القيادة ام السيطرة، لكن دونالد ترامب انطلاقا من مبادئه القومية والشعبوية المتعصبة وبصفته يمثل اليمين المتطرف الأمريكي الى جانب كونه رجل اعمال يتملك شركات اقتصادية عملاقة، فأن الحسابات الاقتصادية (الربح والخسارة) والأسلوب الفوقي في التعامل هو ما يسيطر على نهجه وتفكيره وسلوكه وهو ما انعكس على التعامل الأمريكي مع قضايا السياسة الخارجية (الدسوقي 2019، 93).

هذا السعي والتفكير الأمريكي اصبح اكثر وضوحا مع تولي (دونالد ترامب) السلطة مطلع عام 2025 في ولاية ثانية (بعد ان كان رئيساً للولايات المتحدة الامريكية من عام 2017–2021) لكنه جاء بأسلوب اكثر تشدداً مما كان عليه في ولايته الأولى، لاسيما بالقضايا التي يراها بأنها تشكل قضايا الامن القومي الأمريكي كالهجرة والانفاق العام والعجز التجاري والالتزامات المالية للولايات المتحدة الامريكية في المنظمات والاتفاقيات الدولية، الى جانب ذلك فأن ملفات السياسة الخارجية التي تعامل معها ترامب في ولايته الأولى عاد بالولاية الثانية من اجل اكمالها وفق رؤية اكثر حزماً لاسيما العلاقات مع القوى الكبرى كالصين وروسيا وطبيعة الالتزامات تجاه الحلفاء، اذ عمل ترامب على إعادة تعريف القيادة بمنطق المنفعة اكثر من المسؤولية والالتزام، تجسيدا لفكرة ومبدأ "أمريكا أولا" عبر إعادة ترتيب الأولويات وإعادة توزيع الأعباء وتفضيل أدوات الضغط الاقتصادي على أدوات النظام الليبرالي المتعدد الأطراف وهو ما جاءت به استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام2025(العاطي 2026، 216).

ان عجز– او عدم استطاعة– الولايات المتحدة الامريكية عن إدارة مجلس الامن او تمرير قرارات تجسد مصالحها ومصالح حلفاؤها وفي الازمات المعاصرة

كالحرب الروسية الأوكرانية والحرب على غزة وغيرها، فأن خيار تجاوز المجلس واتخاذ قرارات فردية يظل خيارا مطروحا وهو ما تم العمل به في اكثر من مناسبة سابقاً (كما في احتلال العراق عام 2003)، لكن شخصية (ترامب) واسلوبه الذي اختلف عن سلوك الرؤساء الجمهورين السابقين فضلاً عن عدم ايمانه بالعمل مع المنظمات الدولية، انسحبت الولايات المتحدة الامريكية في ولايته الأولى من العديد من المنظمات والاتفاقيات كأتفاقية باريس للمناخ ومنظمة اليونسكو ولجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة فضلا عن انسحابه وانهاء عضوية الولايات المتحدة الامريكية من بعض الترتيبات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف في اطار تجسيد سعي ترامب لتطبيق شعار "أمريكا اولاً" (الدسوقي 2019، 82)، ومع مطلع عام 2026 وقع امراً تنفيذياً بالانسحاب من 66 منظمة واتفاقية من بينها منظمات واتفاقيات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة او تعمل تحت مظلتها، انطلاقاً من عدم الايمان بدور المنظمات والدبلوماسية متعددة الأطراف ويأتي هذا السلوك في ظل تراجع دور المؤسسات الرسمية الامريكية في عملية صنع القرار كالكونغرس مقابل صعود دور الرئيس واضفاء الطابع الشخصي على الأداء السياسي الخارجي تحت ذريعة عدم جدوى هذه الاتفاقيات والمنظمات في تحقيق المصلحة الامريكية (الابيض 2026).

كما تبلورت رؤية ترامب في السياسة الخارجية من خلال ثلاث أفكار ومنطلقات رئيسة، الأولى تتجسد بأن على الولايات المتحدة الامريكية إعادة النظر في تحالفاتها (بكل اشكالها امنية كانت ام سياسية ام اقتصادية) بما يحقق المصلحة الامريكية، والثانية تقوم على إعطاء الأولوية للمصلحة الاقتصادية الامريكية وليس الاقتصاد العالمي، والثالثة تتمثل بأن الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تعمل مع كل من يشاركها مصالحها وإعادة النظر بكل علاقاتها وفق هذا السياق (عمار 2025، 6).

وانطلاقاً من سعي (ترامب) وايمانه بأن الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تبقى الدولة الأكثر تفوقاً والأكثر تحكما في القضايا العالمية، اعلن (ترامب) عن خطة لإنهاء الحرب (الإسرائيلية) على غزة والتي تمثلت في احد خطواتها في تأسيس مجلس لإدارة قطاع غزة وانهاء سيطرة حركة حماس كجزء من خطة إيقاف العمليات العسكرية في القطاع والذي تم الإعلان عنه في مؤتمر شرم الشيخ في مصر بحضور الوسطاء فضلاً عن دول أخرى يوم 2025/10/13، حيث يتألف المجلس من عدة شخصيات من بينها وزير الخارجية الامريكية (ماركو روبيو) والمبعوث الأمريكي الى الشرق الأوسط (ستيف ويتكوف) وشخصيات أخرى (كنان 2026).

ان المجلس تم الإقرار على تشكليه لإدارة قطاع غزة والذي حظي بموافقة وتأييد الأمم المتحدة وفق القرار 2803 الصادر عن مجلس الامن في 17 تشرين الثاني 2025 كخطوة لإنهاء الحرب في غزة وإدارة شؤون القطاع الذ دمرته تلك الحرب وتنفيذ الخطة التي اعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مؤتمر شرم الشيخ (المتحدة 2025).

الا ان عمل مجلس السلام لا يقتصر على الهدف الذي انشأ من اجله وهو إدارة قطاع غزة، اذ جاء ذلك عبر اعلان (ترامب) في 15 كانون الثاني 2026 ان "مجلس السلام" سيكون مجلساً لحل الازمات وتسوية الخلافات على مستوى العالم والتدخل في أي مشكلة من الممكن ان تهدد الامن العالمي والذي اعلن ترامب نفسه رئيسا للمجلس، ويقوم المجلي في عمله انطلاقا من ميثاقه والذي تضمن الاتي : (The Board of Peace: What We Know About Its Role 2026)

1- يمثل المجلس هيئة دولية تضم مجموعة من الأطراف المتوافقين تعمل للتحرك وفقا لمصالح أطرافها.

2- يقوم المجلس على صلاحيات مركزية للرئيس، اذ يتمتع رئيسه (ترامب) بصلاحيات واسعة تتمثل بدعوة الأعضاء واستبعادهم، وحسم حالات تعادل الأصوات عند التصويت على قرار ما والموافقة على قرارات المجلس واستبعادها.

3- العضوية في المجلس تكون مقتصرة على المدعوين فقط ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفقاً لتقدير رئيس المجلس وليس من خلال عملية التصويت من قبل الأعضاء.

4- يعتمد المجلس في تمويله على مساهمات الدول الأعضاء، اذ ان احد شروط القبول في عضوية المجلي هو المساهمة بمبلغ مليار دولار.

ووفقا للصلاحيات التي يتمتع بها المجلس ورئيسه والتي اقرها الميثاق فأن ترامب يريد من هذا المجلس ان يكون هيئة لإضفاء الشرعية الدولية على الأدوار الامريكية وتعزيز الهيمنة على النظام الدولي، كما يترجم تفكيره الاقتصادي القائم على تحقيق المكاسب المادية للولايات المتحدة الامريكية، وجاء الإعلان والتوقيع على ميثاق المجلس من الدول التي تمت دعوتها من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتي بلغ عددها 60 دولة، في اجتماعات منتدى دافوس الاقتصادي في 22 كانون الثاني 2026، وقد وقعت عليه 21 دولة من بين 35 دولة حضرت المؤتمر، كما وقعت "إسرائيل" على الانضمام الى المجلس في زيارة رئيس وزرائها الى واشنطن في وقت لاحق، فيما تحفظت اغلب القوى الاوربية على تشكيل المجلس بصفته تهديدا للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والقوانين الدولية فضلا عن التحفظ على دعوة (ترامب) لروسيا التي يراها الاوربيون مصدر تهديد للمصالح الاوربية ودولة غير مرحب بها في أي ترتيب جماعي (lavatt، s Board of Peace goes global, 'Welcome to the jungle: Trump European council on foreign pelations 2026).

ان سعي الولايات المتحدة الامريكية في عهد ترامب الى ممارسة ادوار اكبر يحقق الهيمنة القائمة على القطبية الأحادية بحاجة الى تمويل هذه الادوار، لذلك يمثل مجلس السلام احد مصادر تمويل الأدوار الامريكية من خلال مساهمات الدول الأعضاء في مجلس السلام وتخفيف الأعباء المالية لأدوارها العالمية وهو امر لم توفره كل المنظومات التحالفية التي اسستها او انضمت اليها الولايات المتحدة الامريكية لأداء أدوارها العالمية، وبالتالي كلما زادت المكاسب الاقتصادية التي يحققها مجلس السلام للولايات المتحدة الامريكية زادت رغبتها في تفعيل هذا المجلس واعتماده كأالية للهيمنة والنفوذ.

ثانيا: رؤية مستقبلية:

ان تأسيس مجلس السلام يمثل تطوراً جديداً في النظام الدولي المعاصر، فهو من جانب يعكس عجز مجلس الامن عن اتخاذ القرارات التي تتعلق بالقضايا الأمنية والإنسانية التي تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين في ظل استخدام حق النقض من قبل روسيا والصين ضد القرارات الامريكية واستخدام الولايات المتحدة الامريكية لحق النقض ضد أي قرار لا يجسد مصالحها ومصالح حلفاؤها، مع تطور مساعي الصين وروسيا فضلاً عن دول أخرى في ممارسة أدوار تشكل تحدياً وخروجاً عن نظام الهيمنة الامريكية من خلال تنسيق سياساتها في اطار شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف ذات ابعاد استراتيجية تهدد التفوق الأمريكي عالمياً، ومن جانب اخر يعكس تشكيل مجلس السلام النزعة التسلطية التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تجسيدها من اجل ضمان بقاءها كقوة مهيمنة وهو امر تزامن مع وصول ترامب الى السلطة وما يحمله من مبادئ وأفكار واليات وأسلوب عمل مع الأعداء والحلفاء.

ان مؤشرات رسم ملامح جديدة للنظام الدولي تنطلق من حقيقة عدم استطاعة الولايات المتحدة الامريكية تحقيق التفوق في ظل القواعد والمبادئ التي يقوم عليها

النظام الحالي، فالتفوق الأمريكي يحتاج بذل مزيداً من الأدوار الخارجية لضمان ذلك التفوق، من الخطأ اعتبار جهود أمريكا الخارجية مجرد استنزاف لاقتصادها اذ يُعد انخراط أمريكا في الخارج من نواحٍ عديدة، ركيزة أساسية للاقتصاد الأمريكي. إن الولايات المتحدة، مثل بريطانيا من قبلها، دولة تجارية بحرية، تحتاج إلى بيئة عالمية مفتوحة ومستقرة لتزدهر، فإذا تخلت الولايات المتحدة عن دورها الفريد كقوة عظمى، فسيتضرر اقتصادها بشدة، فهي حافظت على هيمنتها الاقتصادية وبقاء الدولار كعملة قيادية بفضل أدوارها الخارجية ومكانتها الدولية (Patel 2025، 147)، فقضايا مثل عدم أمن الممرات البحرية، وضعف او تراجع الشركاء التجاريين، وارتفاع أسعار النفط، وعدم الاستقرار الإقليمي المتفجر، ليست سوى بعض المخاطر الواضحة لتخلي أمريكا عن دورها. إن التورط في الشؤون الخارجية عبءٌ بالفعل، ولكنه ضرورةٌ أيضاً. إن تكلفة ضمان عالم مفتوح وآمن للتجارة الأمريكية يعني بقاء الولايات المتحدة كقوة اكثر تفوقاً وهذا يؤشر على ان النظام الدولي سيكون له قواعد وخصائص جديدة.

ان تشكيل المجلس لابد ان يكن له تأثير على عمل النظام المتعدد الأطراف القائم على فكرة الامن الجماعي وهو ما حذرت منه بعض الدول الاوربية التي تحفظت على الانضمام الى المجلس، فمجلس السلام يمثل منظمة من الدول التي لا ترى في عمل الأمم المتحدة وأجهزتها اليات لتحقيق مصالحها وهو منظمة انتقائية –تم دعوة دول محددة من قبل ترامب– تمثل تحالفاً من الدول التي تتشارك مصالحها مع المصالح الامريكية وفق توجهات وافكار السياسة الخارجية الامريكية في عهد ترامب، وتنسيق السياسات بين أعضاء المجلس بطرق تعكس الجانب البرغماتي اكثر من الجانب التنظيمي فضلا عن سرعة اتخاذ القرار دون الخضوع للقيود التي يفرضها النظام الاممي والذي يتسم بالأسلوب الحذر والبطيء في اتخاذ القرار لاسيما في ظل الاجماع الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في اتخاذ

القرارات في اهم مؤسساتها وهو مجلس الامن والذي يجعل من اتخاذ قرارات حاسمة خاضعاً لتوافق مصالح الدول دائمة العضوية في المجلس.

ان اتخاذ القرارات التي تتسم بالسرعة ومعالجة القضايا الحساسة واضفاء الشرعية على القرارات الامريكية من خلال مجلس السلام من الممكن ان يسهم في خلق نظام دولي جديد تتزعمه تكون الولايات المتحدة الدولة الأكثر تفوقاً –او تعزيز تفوقها الحالي– وتقليل تأثير أدوار القوى الأخرى، ولعل هذا يمثل انتقال النظام الدولي الى نمط جديد وهو يعني إقامة الية جديدة للتوازن الدولي، وهو أشار اليه رئيس الوزراء الكندي في خطابه في قمة منتدى دافوس الاقتصادي في فبراير 2026، عندما ذكر ان هناك بوادر ومؤشرات حقيقية لانتهاء النظام الدولي القائم على القواعد وان نظاما دوليا جديدا سيبدأ في الظهور في ظل التنافس بين القوى الكبرى والتي تريد تحقيق مصالحها انطلاقاً دون النظر الى الاعتبارات التي يقوم عليها النظام المتعدد الأطراف والذي من المفترض ان يحمي مصالح جميع الدول دون استثناء، وهو ما ظهرت مؤشراته من خلال الازمات التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين والتي اثبتت ان القوى الكبرى توظف كل مؤسسات النظام المتعدد الأطراف وقواعد القانون الدولي لمصالحها دون مراعاة مصالح الدول الأخرى (دافوس 2026).

ان تأسيس مجلس السلام سيخلق نظام دولي وسيحدد ملامحه دون تغيير لمنظومة صنع القرار السياسي الدولي والمتمثل في منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها كما في فترة الصراع الأمريكي السوفيتي الذي خلق واقعا دوليا في ظل استمرار عمل المنظمة، فمجلس السلام لن يحل محل منظمة الأمم المتحدة التي تشكلت بإجماع دولي عام 1945 واستمرت طوال 80 عاما على أساس اتفاقيات ومعاهدات قانونية، وتمتلك المنظمة (من خلال مجلس الامن) سلطة اتخاذ القرارات التي تخضع لها جميع الدول دون استثناء، لكنها لن تتمتع بالفاعلية الحقيقية، او

على الأقل لن تسهم واقعيا في تحقيق الامن والسلم الدوليين، هذا الهدف من الممكن ان يتحقق من خلال اليات أخرى كمجلس السلام الذي يمثل منتدى لتنسيق السياسات بين اعضاءه، واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم واهدافهم.

الخاتمة والاستنتاجات

ان النظام الدولي يمثل الفضاء الذي تفاعل فيه الوحدات الدولية ضمن اطر معينة ومحددة، ولقد مر هذا النظام بمراحل عدة اختلفت فيها اطر ذلك التفاعل بين وحداته ولعل اهم مايميز كل شكل من اشكال النظام الدولي هو سيادة قواعد ومبادئ تعطي سمة لذلك النظام، ان النظام الدولي المعاصر الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية واسس له عدد من المنظرين في مقدمتهم الواقعيون تحليل العلاقات بين الدول على أساس القوة والمصلحة، والليبراليون الذين اعتقدوا بجدوى المؤسسات الدولية وقواعد القانون الدولي، قد واجه هذا النظام عدة تحولات في العلاقات بين القوى المتحكمة فيه والقائدة له، اثرت على المبادئ والقواعد التي قام عليها هذا النظام، وبدأ التفكير في ان النظام سيتغير لاسيما في ظل عدم وضوح اليات التفاعل بين وحدات النظام، لذلك جاءت هذه التحولات لتنذر بمؤشرات قد تحدد شكل النظام الدولي الجديد او ترسم ملامحه ويأتي تشكيل مجلس السلام في مقدمة هذه المؤشرات لاسيما وانه قد يحل محل التنظيم الدولي القائم، في الوقت ذاته يجسد شكلا جديدا للنظام الدولي القائم على تعزيز دور الولايات المتحدة الامريكية كقوة اكثر نفوذاً والاكبر من حيث المكانة وفاعلية الأدوار وهذا يجسد حقيقة النهج الذي اعتمده ترامب منذ وصوله الى السلطة.

ومن خلال ما تقدم تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

1- الولايات المتحدة في عهد ترامب تبنت المبادرة الى إعادة رسم النظام الدولي وفق رؤيتها المبنية على الهيمنة والقطبية الأحادية، وانطلاقاً من شعار "أمريكا أولا"، ستظهر ملامح النظام الدولي القائم على سيادة الأفكار

القومية (اليمينة والشعبوية) بسبب صعود هذا التيار الفكري ووصوله الى السلطة في العديد من الدول واهمها الولايات المتحدة الامريكية.

2- ان أدوار القوى الأخرى- دول المستوى الثاني- سيسهم الى حد كبير في تحديد أنماط وخصائص النظام الدولي الجديد، فهي وان كانت اقل تأثيراً من الولايات المتحدة الامريكية لكن في الوقت ذاته لا يمكن انكار دورها في هذا الصدد.

3- في حال قبول الدعوة التي وجهها ترامب الى روسيا للانضمام الى مجلس السلام، وخضوع الدول الاوربية وتوقيعها على ميثاق المجلس يعني عملياً التخلي عن مجلس الامن كمنظمة معنية بصناعة القرار الدولي وتحقيق الامن والسلم الدوليين، وسيصبح حينها منظمة بروتوكولية تناقش القضايا العالمية وقد تتخذ القرارات بشأنها لكن لا تمرر أي قضية ولا يطبق أي قرار مالم يحظى بموافقة مجلس السلام، وعليه فأن أي تطور في عمل وتشكيل مجلس السلام يرتبط بعلاقة عكسية مع عمل مجلس الامن بشكل خاص ومنظمة الأمم المتحدة بشكل عام، وهذا سيسهم في رسم ملامح النظام الدولي الجديد.

4- مدى استجابة الدول الكبرى والصاعدة للضغوط الامريكية والانصياع لإرادتها والمكاسب التي ستحققها من انضمامها لمجلس السلام، سيسهم في خلق نظام دولي على شكل هرمي حيث تتمتع فيه بمكانه حسب أهميتها ودورها في مجلس السلام وهو ما يعني درجة توافق مصالحها مع المصالح الامريكية.

المصادر باللغة العربية

1- بوزان، باري و اميتاف اشاريا.2023 ، تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المؤية، ترجمة عمار بو عشة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

2- الحديثي، خليل إسماعيل. 1991، الوسيط في التنظيم الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
3- ساندز، فيليب. 2028، عالم بلا قانون: كيف تضع أمريكا القواعد العالمية وكيف تنتهكها، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دار الفرقد، دمشق.
4- بريجنسكي، زبيغنيو. 2012، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت.
5- دندن ،عبد القادر.2023، انتقال القوة من الغرب الى الشرق: إعادة التفكير في مستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
6- السدوقي، أبو بكر. 2019، أمريكا الترامبية.. حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
7- عبد العاطي ،عمرو. 2026، بين تفكيك التحالفات وإعادة توزيع الأعباء: قراءة في استراتيجية الامن القومي لادارة ترامب الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد243، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
8- البيت الأبيض: ترامب يوقع إعلانا بالانسحاب من 66 منظمة دولية، منشور على الانترنت من خلال الرابط https://url-shortener.me/J3LJ :
9- عمار، رضوى.2025، المنظور الواقعي كأطار تفسيري للسياسة الخارجية للرئيس ترامب، مجلة السياسية الدولية، العدد 242، ملحق تحولات استراتيجية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
10- كلير كينان، من هم أعضاء "مجلس السلام" في غزة؟، مقال منشور على الانترنت من خلال الرابط https://url-shortener.me/J3M4 :
11- موقع منظمة الأمم المتحدة على الانترنت من خلال الرابط : https://digitallibrary.un.org/record/4093207?ln=en&v=pdf
12- كلمة رئيس الوزراء الكندي في قمة منتدى دافوس الاقتصادي 2026 ، متاح على الرابط : https://www.weforum.org/stories/2026/01/davos-2026-special-address-by-mark-carney-prime-minister-of-canada

المصادر باللغة الانكليزية

1- Morgenthau, Hans. 1948, Politics Among Nations. "The struggle for power and peace." Nova York, Alfred Kopf.
2- Waltz, Kenneth Neal.1979, "Theory of international politics", University of California, Berkeley.
3- Fukuyama, F.1992, ‘The End of History and the Last Man’, New York, Free Press.
4- Huntington, S. P.1996, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, New York, Simon & Schuster.
5- Krauthammer, C. 1990, "The Unipolar Moment". Foreign Affairs, Vol. 70, No. 1.

6- Board of Peace: What We Know About Its Role, Reach and Limits, Published online via the link: https://betterworldcampaign.org/peace-and-security/the-latest-on-the-board-of-peace-what-we-know
7- lavatt , Hugh. Welcome to the jungle: Trump's Board of Peace goes global, European council on foreign pelations, Published online via the link: https://url-shortener.me/J3MG
8- Patel, Ketan, Christian Hansmeyer, Nandan Desai, Aditya Ajit. .2025, American Hegemony at a Critical Juncture, Lessons from History's Great Powers, CADMUS journal, Volume 5, Issue 5 December .